

Distr.: General
28 November 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام 2024

29 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2024، نيويورك

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

توزيع فائض الاحتياطات على الكيانات الدافعة: مقترح مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن طريقة استخدام بديلة للأموال غير المصروفة

أولا - موجز تنفيذي

- 1 - طلب المجلس التنفيذي، في الفقرة 5 (ب) من قراره 18/2023، المؤرخ 9 حزيران/يونيه 2023، إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المكتب) "أن يبذل بحسن نية، على مدى فترة لا تتجاوز 12 شهرا، جهودا ترمي إلى توزيع كل فوائض الاحتياطات هذه على الكيانات الدافعة، وأن يقترح المكتب بعد ذلك على المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام 2024 طريقة استخدام بديلة للأموال غير المصروفة داخل منظومة الأمم المتحدة و/أو أن يقوم بتجديد موارد الاحتياطي التشغيلي الأدنى للمكتب".
- 2 - ويتقيد المقترح الحالي بالقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي مؤخرا بشأن احتياطي المكتب وبشأن توزيع أي فائض احتياطات على الكيانات الدافعة⁽¹⁾. ويستند المقترح إلى ورقة غرفة اجتماعات مؤرخة 20 تموز/يوليه 2023 أعدها المكتب بشأن منهجية رد فائض الاحتياطات وإطاره الزمني⁽²⁾.
- 3 - وعملا بالقرار 18/2023، يعرض المكتب الخيارات التالية لطرق الاستخدام البديلة للأموال غير المصروفة لكي ينظر فيها المجلس:

(أ) الخيار 1: مواصلة التواصل مع الشركاء، ومن ثم تمديد الموعد النهائي لرد فائض الاحتياطات لعام 2021 بتغييره من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024؛

(1) 13/2022 و 21/2022 و 24/2022 و 4/2023 و 18/2023 و 22/2023.

(2) DP/OPS/2023/CRP.6.



- (ب) الخيار 2: تحويل مبلغ فائض الاحتياطات غير القابل للاسترداد إلى صندوق استثماري لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ج) الخيار 3: تحويل المبلغ غير القابل للاسترداد إلى الأمين العام لدعم إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- (د) الخيار 4: تحويل المبلغ غير القابل للاسترداد إلى الصندوق الاستثماري المحدد الغرض التابع لنظام المنسقين المقيمين ومكتب التنسيق الإنمائي؛
- (هـ) الخيار 5: أي شكل آخر من أشكال تحديد أولويات الأموال يراه المجلس التنفيذي مناسباً.

ثانياً - ملخص لعملية رد الأموال حتى تاريخه

- 4 - وفر المجلس التنفيذي في قراره 18/2023 الأساس الذي استند إليه المكتب في وضع وتنفيذ عملية رد فائض احتياطياته وفقاً للبيانات المالية للمكتب للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021⁽³⁾. وفي وقت لاحق، قام المكتب بحساب النقاط البيانية المالية اللازمة وأنشأ عملية يمكن من خلالها رد فائض الاحتياطيات إلى الكيانات الدافعة. وفي أعقاب إطلاع المجلس على النهج المتبع، بدأت في الربع الثاني من عام 2023 عملية رد فائض الاحتياطيات لعام 2021.
- 5 - وبالتزامن مع ذلك، بدأ المكتب يبلغ عن التقدم المحرز في عملية رد الأموال في إحاطاته الشهرية للمجلس عن آخر المستجدات. وقدم المكتب للمجلس عروضاً وزوده بورقة غرفة اجتماعات عن منهجية رد فائض الاحتياطيات وعن إطاره الزمني، وهما الأساس الذي استند إليه في اتخاذ قرارات أخرى بشأن العملية، ومن تلك القرارات أن رد فائض الاحتياطيات ينبغي أن يكون عملية تجري مرة كل سنتين، ومنها طلب إعداد هذه الورقة.
- 6 - وطلب المكتب من شركة استشارية تابعة لطرف ثالث إجراء استعراض خلال الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس 2023 بهدف تقديم تأكيدات مستقلة بشأن عملية رد فائض الاحتياطيات. وأكدت النقاط البيانية التي خضعت للاستعراض أن المكتب يتقيد بتعليمات المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتجهيز رد الأموال، وقد جرى إطلاع المجلس على النتائج. وقدمت الشركة الاستشارية التابعة لطرف ثالث توصيات بإدخال تحسينات على تنفيذ العمليات في إطار عملية رد الأموال. ووافق المكتب على تنفيذ تلك التوصيات كاملة في النسخ المقبلة من العملية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة استعراضاً لعملية رد فائض الاحتياطيات لعام 2021 خلال مراجعته المرحلية للحسابات لعام 2023.

ثالثاً - الحالة التي وصلت إليها عملية رد الأموال في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

- 7 - في وقت كتابة هذه الوثيقة، كان المكتب قد رد 74,3 مليون دولار مما مجموعه 123,8 مليون دولار، إلى 96 شريكاً. وفي كثير من الأحيان، كانت عمليات رد الأموال إلى شركاء المكتب من داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك إلى بعض النظراء من الحكومات المحلية الذين يعمل معهم المكتب، عمليات

(3) A/77/5/Add.11.

مباشرة، وهو ما أسهم في تحقيق معدل رد للأموال نسبته 60 في المائة من مجموع المبلغ في وقت كتابة هذه الوثيقة.

8 - بيد أن أجزاء من العملية لا تزال تتطوي على صعوبات، لا سيما في حالة الشركاء الذين يعملون مع المكتب في بيئات متعددة الشركاء⁽⁴⁾. ومن الأمثلة على ذلك الأموال التي قدمتها المنظمات الإنمائية الوطنية إلى الأنشطة المتعددة الشركاء التي يستضيفها المكتب، والترتيبات التي قدم في إطارها شريك (مثل البنك الدولي أو الصندوق العالمي) أموالاً إلى الحكومات الوطنية من أجل أنشطة تُنفَّذ بعد ذلك من خلال المكتب.

9 - ومع أن المكتب اتخذ تدابير إضافية ستؤدي إلى تبسيط عمليات رد فائض الاحتياطات وتخفيف العبء الإداري المتصل بها، على النحو الذي أقره المجلس⁽⁵⁾، فإن بعض الشركاء يواجهون صعوبات عندما يُطلب منهم قبض هذه المبالغ المردودة. وتعزى هذه الصعوبات أساساً إلى عدم ارتباط المبالغ المردودة ارتباطاً مباشراً بالاتفاقات الفردية، وحتى في الحالات التي يمكن فيها عزوها إليها يكون العديد من سجلات تلك الاتفاقات قد أغلقت بالفعل في سجلات الشركاء.

رابعاً - الخيارات المتاحة لطرق الاستخدام البديلة للأموال غير المصروفة

10 - يقترح المكتب على المجلس النظر في خمسة خيارات متاحة لطرق الاستخدام البديلة للأموال غير المصروفة، وذلك إما بهدف تمديد الجدول الزمني لرد فائض الاحتياطات لعام 2021 أو بهدف إعادة تخصيص الأموال لأغراض الاحتياجات الإنمائية.

11 - الخيار 1: مواصلة التواصل مع الشركاء، ومن ثم تمديد الموعد النهائي لرد فائض الاحتياطات لعام 2021 بتغييره من 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 - يأخذ هذا الخيار في الاعتبار أن رد فائض الاحتياطات لعام 2021 هو عملية استثنائية يتعامل معها العديد من الشركاء لأول مرة، على النحو الموضح في الفصل الثالث أعلاه. ويُلاحظ أن التحضيرات لعملية رد الأموال بدأت فور صدور قرار المجلس في شباط/فبراير 2023، وأن العملية اكتسبت زخماً في منتصف عام 2023، وجرى إحراز تقدم كبير حتى تاريخه. وفيما يتعلق بالمبالغ المتبقية، يلزم إجراء مزيد من التواصل مع الشركاء لإيجاد حلول للتعقيدات المتصلة بظروفهم الخاصة، بما في ذلك إتاحة الوقت الكافي لهم للتواصل مع مجالس إدارة كل منهم. ونظراً إلى الحالة التي وصلت إليها العملية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، يتوقع المكتب أن إتاحة 12 شهراً آخر سيعود بالفائدة على هذا التواصل. وقد يود المجلس التنفيذي النظر في هذا الخيار، تبعاً للحالة العامة التي ستصل إليها عملية رد فائض الاحتياطات لعام 2021 في نهاية عام 2023.

12 - الخيار 2: تحويل مبلغ فائض الاحتياطات غير القابل للاسترداد إلى صندوق استثماري لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة - إسهاماً في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2023، يمكن تحويل أي رصيد متاح في نهاية عام 2023 إلى صندوق استثماري جديد أو قائم. ولأغراض إنشاء صندوق

(4) على النحو المشار إليه خلال الإحاطة الشهرية المقدمة إلى المجلس التنفيذي في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023 عن آخر المستجدات.

(5) قرار المجلس التنفيذي 22/2023.

استئماني جديد، سيحتاج المكتب إلى توجيه من المجلس التنفيذي بشأن الكيان الذي يتولى إنشاء هذا الصندوق الاستئماني وولايته وترتيبات إدارته.

13 - الخيار 3: تحويل المبلغ غير القابل للاسترداد إلى الأمين العام لدعم إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية - في إطار هذا الخيار، سيُكلّف المكتب بتحويل الرصيد المتبقي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة دعماً لما يطمح إليه الأمين العام من إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وينبغي للمجلس أن ينظر في تحديد غرض الأموال وفي تحديد ما إذا كان ينبغي تقديم أي تقارير خاصة عن استخدام الأموال.

14 - الخيار 4: تحويل المبلغ غير القابل للاسترداد إلى الصندوق الاستئماني المحدد الغرض التابع لنظام المنسقين المقيمين ومكتب التنسيق الإنمائي - قدم شركاء المكتب بالفعل 1,5 مليون دولار من المبلغ المردود إليهم إلى نظام المنسقين المقيمين، على أن يكون مفهوماً أن الأموال المحولة إلى مكتب التنسيق الإنمائي سيُبلغ عنها باعتبارها تبرعات من الشريك المعني للصندوق الاستئماني المحدد الغرض. وإذا كان هذا هو الخيار المفضل، فلن تكون هناك حاجة إلى أن يقدم المجلس توجيهات إضافية، وستتبع عملية الإبلاغ الإجراءات المعمول بها.

15 - الخيار 5: أي شكل آخر من أشكال تحديد أولويات الأموال يراه المجلس التنفيذي مناسباً - قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يقوم، في قراره، بتحويل الأرصدة المتبقية إلى أي أولوية إنمائية أخرى يراها مناسبة.

خامساً - الخطوات التالية

16 - سيُقدم المكتب إلى المجلس التنفيذي، في شكل ملحق لهذه الوثيقة، معلومات مفصلة عن جميع الشركاء الذين لم يتخذوا، بحلول نهاية عام 2023، قراراً بشأن طريقة استخدام المبلغ المردود إليهم. وستُقدّم تلك المعلومات المفصلة في جلسة غير رسمية قبل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام 2024.

17 - وسيذكر المكتب، فيما يتعلق بكل شريك، مبلغ فائض الاحتياطات المردود غير المصروف، وسبب عدم الصرف. وسيُقدم إلى المجلس التنفيذي تقارير عن إنجاز عملية رد فائض الاحتياطات لعام 2021 وفقاً للقرار المتعلق بطريقة الاستخدام البديلة للأموال غير المصروفة.